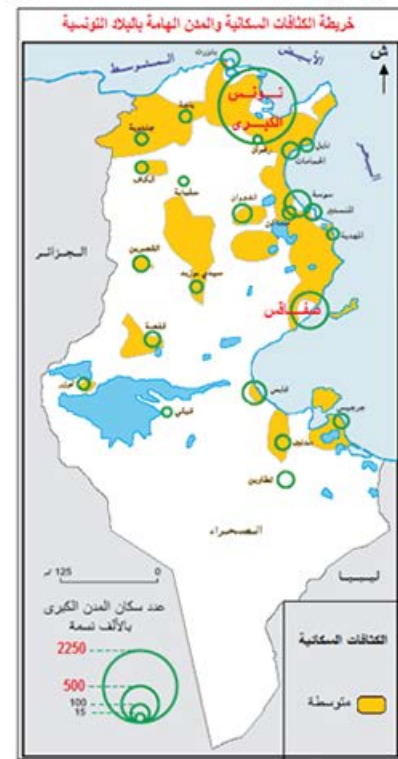


اصلاح فرض المراقبة الثاني (مثال 2)**II الجزء الأول: (6 نقاط)**

2. نون مناطق الكثافات السكانية المتوسطة
وأكمل الفراغات: /3



1. عرّف بالتجربة التعاقدية في تونس في المجال الفلاحي /3
خاضتها تونس بعد فترة وجيزة من الاستقلال وتحديدًا بين 1962 و1969 حيث تم دماج القطاع الفلاحي التقليدي مع الأراضي المؤممة وتم تسييرها عن طريق وحدات تعاقدية للإنتاج فمكن تجميع الأراضي الفلاحية من تسهيل استغلالها وتخصيرها وتوزيع انتاجها حسب المناطق وظروفها الطبيعية. إلا أن هذه التجربة لم تعمر طويلا لكثرة المشاكل التي أثارها والنتيجة أساسا عن سوء الإدارة والتسيير وخاصة عدم اقتناع الفلاحين التقليديين والتزامهم بالاستغلال الجماعي للأرض فتم التخلي عن هذه التجربة سريعا في سبتمبر 1969.

II الجزء الثاني: (12 نقطة) تحليل وثيقة

السياسة السكانية في تونس بعد الاستقلال ... وينتج انخفاض الولادات عن مجموعة من العناصر الملائمة لتحسين وضع المرأة مثل تعميم تدرّس الإناث وتفتين الزواج والطلاق وترقيع السن عند الزواج، ومساهمة أكبر للنساء في النشاط الاقتصادي وتحسين مستوى العيش وتبين مبرر لسياسة تنظيم الولادات نجسنت سنة 1973 في بعث "الديوان الوطني للتنظيم العائلي والعمران البشري".

المغرب العربي: "الإنسان والمجال" تعريب علي التومي ص 222 و 223

1. هذه الوثيقة نص يتعلق موضوعه بالسياسة السكانية التي سلكتها تونس بعد الاستقلال وقد أخذ من تقرير حول الإنسان والمجال في المغرب العربي وقد تولى تعريبه علي التومي، فما هي السياسة السكانية التي سلكتها تونس بعد الاستقلال وأثارها على النمو الطبيعي؟ وما هي الانعكاسات الديمغرافية لتراجع النمو الطبيعي في تونس؟

/2

2. حسب الوثيقة فإن البلاد التونسية منذ الاستقلال حرصت على توفير الظروف الملائمة للتحكم في نسبة الولادات أهمها تحسين وضع المرأة من خلال " تعميم تدرّس الإناث وتفتين الزواج والطلاق وترقيع السن عند الزواج ، ومساهمة أكبر للنساء في النشاط الاقتصادي " مثلما ورد في الوثيقة فكلما ارتفعت نسبة التدرّس في صفوف الفتيات ارتفع سن الزواج بصفة تلقائية وارتفع معه السن القانوني للزواج كما تم تفتين الطلاق بأن أصبح حكما قضائيا وليسا يميّنا يطلقه الزوج على زوجته ثم يتزوج من أخرى وينجب أبناء آخرين. كما أن خروج المرأة للعمل خارج البيت أثقل حمل وكلفة انجاب الأطفال فأصبح الزوجان يفكران مليا قبل انجاب طفل إضافي إلا أن عمل المرأة ساهم في تحسين مستوى عيش العائلة. وقد تأكدت سياسة تونس السكانية منذ 1973 وهي سياسة منظمة للإنجاب من خلال " بعث الديوان الوطني للتنظيم العائلي والعمران البشري " فقد اعتنى هذا " الديوان " بتوفير كل مستلزمات الوفاية من الحمل إلى جانب قيامه بالحملات التوعوية في الأرياف وفي كل مؤسسات رعاية الأم والطفل.